مثال‌ها:

- ۱.احتیال ِتصحیحی
- ۲.قاعده نفی حرج
- ۳.قواعد اصولی
- ۴. قاعده استصحاب

۱.احتیال ِتصحیحی

ما اعاد الصلاة فقیه

حضرت فرمودند :

> **محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن عبد الله بن الحجال عن إبراهيم بن محمد الأشعري عن حمزة بن حمران عن أبي عبد الله ع قال: «ما أعاد الصلاة فقيه قط يحتال لها و يدبرها حتى لا يعيدها.[1]»**

این «احتیال» یعنی چه ؟ یعنی احتیال ِطبق ضوابط ِفقه، اما متّخذ از روش.

عناصر موجود در احتیال

ببینید، در «**یحتال**» ما با دو عنصر مواجهیم:

۱.یکی عملکرد و اصل اقدام بر احتیال است،

۲. دیگری محتوای احتیال است: یعنی فقیه همینطوری که نمیگوید: انشاءالله صحیح است! اینکه فقیه نیست! «**یحتال**» یعنی حرف میزند، توضیح میدهد که به این دلیل،نماز من صحیح است.

آن که من عرض میکنم برای کدام است؟ برای اصل اقدام بر احتیال. یعنی فقیه میفهمد روش شارع، مجوّز ِاقدام بر احتیال است. شارع میخواهد که عبد تا ممکن است برنگردد. این «تا ممکن است برنگردد»، کاری ندارد با محتوای احتیال. اصلاً نمیگوید چه طور تصحیح کن.

احتیال در نماز سه رکعتی

و لذاست که خیلی جالب است، در آن روایت ِشکّدر نماز مغرب، به امام معصوم عرض میکند:

> **محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن جعفر عن حماد بن عيسى عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله ع قال: سألته عن رجل لم يدر ركعتين صلى أم ثلاثا قال يعيد قلت أليس يقال لا يعيد الصلاة فقيه فقال إنما ذلك في الثلاث و الأربع.[2]**

حضرت فرمودند که این «یحتال» برای نماز سه رکعتی واجب نیست. سه رکعتی واجب، تخصّصاً از قاعده احتیاط بیرون است. پس اصل عملیة القادم علی الاحتیال را مشکلی ندارید، شارع قطعاً راضی است. اما باید ضوابط فقه را بدانید که مثلاً در نماز سه رکعتی واجب، جای احتیال نیست.

اما حال آمدیم یک جایی همین نماز مغرب مشکوک شد، شک کنیم که آیا مقصود این است که حدوث شک ،مبطل نماز مغرب است یا استقرار شک بعد التورّی؟چون در فقه اختلاف هم هست[3]. ولو نوعاً حال فتوا بر این است که استقرار شک می‌گویند.[4] طواف هم همینطور است. طواف خیلی بیشتر محل ابتلا می‌شود. می‌گویند درطواف واجب اگر شک بکنید،طواف واجب باطل است. شک در طواف فریضه. حدوث شک مبطل است یا استقرار شک بعد التورّی[5]؟ حال الآن شک کردیم. اینجا این قاعده به داد ما می‌رسد. یعنی درست است امام فرمودند نماز سه رکعتی واجب، مصداق «یحتال» نیست، اما اگر در خصوصیتش شک کنیم، آن قاعده اینجا می‌آید، «یحتال». یعنی فقیه می‌گوید مراد، استقرار شک است، و الاّ حدوث شک که به اندک چیزی می‌آید در ذهن، نماز باطل می‌شود چه عسر و حرجی لازمه‌اش است؟ این می‌شود احتیال. پس حتی در مورد این روایت، راه باقی می‌ماند، برای استظهار از دلیل[6].خلاصة الکلام، این روش به ما می‌گوید هر جا که مشکوک شد برو به سمت تصحیح. اما برای کیفیت تصحیح، حتماً باید قاعده فقهی پیدا کنیم تا بتوانیم تصحیح کنیم و قاعده‌ای اجرا کنیم.

---

[1] تهذيب الأحكام (تحقيق خرسان) ؛ ج2 ؛ ص351 ، وسائل الشيعه، ج ۸، ص ۲۴۷-۲۴۸

[2] همان ؛ ص193 و معانی الاخبار،ص ۱۵۹ و المقنع، ص ۱۰۱-۱۰۲

[3] **شهید ثانی ره** در این باره می فرماید:

و الشاك في عدد الثنائية، أو الثلاثية، أو في الأوليين من الرباعية أو في عدد غير محصور: بأن لم يدر كم صلى ركعة؟ أو قبل إكمال السجدتين المتحقق بإتمام ذكر السجدة الثانية فيما يتعلق بالأوليين و إن أدخل معهما غيرهما، و به يمتاز عن الثالث يعيد الصلاة. لا بمجرد الشك. بل بعد استقراره بالتروي عند عروضه و لم يحصل ظن بطرف من متعلقه، و إلا بنى عليه في الجميع، و كذا في غيره من أقسام الشك و إن أكمل الركعتين الأوليين بما ذكرناه من ذكر الثانية، و إن لم يرفع رأسه منها و شك في الزائد بعد التروي(الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية (المحشى - كلانتر)، ج1، ص:۷۰۶- ۷۰۷)

الصاب في جميع أبواب الشكّ أنّه عند عروضه يجب التورّي، فإن غلب على ظنّه شيء بنى عليه مطلقا، و إن تساوى الاحتمالان لزمه ما فصل.(الحاشية الثانية على الألفية؛ ص: ۶۱۰)

نظر **محقق سبزواری** در مقابل نظر ایشان است**:**

و اعلم أنه ذكر الشارح الفاضل في شرح الشرائع أن من عرض له الشك في شيء من أفعال الصلاة يجب عليه التروي فإن ترجح عنده أحد الطرّفين عمل عليه و إن بقي الشك بلا ترجيح لزمه حكم الشاك و الرواياتغير ناهضة بالدلالة على ذلك فإن مقتضاها أن الظان يعمل بمقتضاه و الشاك يعمل بما رتب عليه و الاحتياط فيما ذكره(ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد؛ ج2، ص: ۳۶۸)

و همین طور **صاحب حدائق**:

ثم انه قد صرح شيخنا الشهيد الثاني بأن من عرض له الشك في شيء من أفعال الصلاة يجب عليه التروي فإن ترجح عنده أحد الطرفين بنى عليه و ان بقي الشك بلا ترجح لزمه حكم الشاك.

و أنت خبير بأن الأخبار خالية من ذلك و تقييد إطلاقها من غير دليل مشكل و ان كان الأحوط ما ذكره (قدس سره) و الله العالم.(الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة؛ ج9، ص: 209)

لكن **وحید بهبهانی** تمام قد از شهید دفاع می کند:

الثاني: قال في «شرح اللمعة» و غيره: إنّ الشكّ المعتبر الذي يبطل به الصلاة كالشكّ بين الأوّلتين مثلا، أو الذي يوجب الاحتياط بعد البناء على الأكثر و التسليم، كالشكّ في الأوّلتين من الرباعيّة، أو غيرها من الشكوك التي يكون معتبرا بمجرّد الشكّ، بل بعد استقراره بالتروّي عند عروضه،

و منعه بعض المتأخّرين مستدلّا بإطلاق الأخبار، فمجرّد عروض الشكّ بين الأوّلتين مثلا تبطل الصلاة، و قس عليه غيره.

و الي خفى فساده، لأنّ الإطلاق إنّما ينصرف إلى الكامل و هو المستقر، الي بمجرّد الخطور و البدار، كما الي خفى على من لاحظ المحاورات العرفيّة في قوله: أنا شاكّ في كذا، و قوله: الي أدري أنّه كذا و كذا، و قوله: فلان الي يدري أنّه كذا و كذا، أو لم يدر أنّه هكذا و هكذا، أو لم أحفظ أو الي تحفظ، و أمثال هذه العبارات.

مع أنّه لو تمّ ما ذكره لم يكد يوجد من الي كون كثير الشكّ.

مع أنّ العادة التروّي في استحصال المطلوب، و الخلاص عن الاشتباه فيه، و عن حزازات الالتباس، و مفاسد عدم الدرية، كما هو واضح بلا مرية.

فلا يقولون: أنا شاكّ، و أمثاله على سبيل الإطلاق، إلّا بعد عدم الحصول و عدم الخلاص، سيّما إذا أرادوا العلاج لشكّهم، و أنّهم على أيّ نحو يبنون أمرهم، سيّما في مقام الامور التوقيفية، مثل الأدوية و المعاجين، و كيفيّة علاج الأمراض، إلى غير ذلك، و خصوصا ما هيّات العبادات، كما الي خفى.

و أيضا كثيرا ما يظهر الحال بالتروّي، أو مضيّ زمان ما بعد الشكّ البدايي، ففي أيّ خبر ذكر أنّه بعد التروّي ظهر كذا، أو بعد مضيّ زمان ظهر أنّ الأمر كان كذا، و أمثال هذا، فتأمّل جدّا! و الشكّ إلّا أنّه بعد التروّي ظهر أنّ الأمر كان كذا، و أمثال هذا، فتأمّل جدّا! و حدّ قدر أيضا لو اعتبر البدايي يلزم الحرج، أو الهرج و المرج، فتأمّل جدّا! و حدّ الذي هو التروّي أهل العرف يبنون عليه أمرهم في كمهم بأنّ الشاكّ في كذا، أو استقرّ شكّه، و أمثال هذا.

و بالجملة، هو الذي يجيئون فيسألون بأن يقولوا: شككت في كذا، أو لم أدر هو كذا أو كذا، إلى غير ذلك، و هو حدّ معروف مسلّم يبنى عليه الأمر في المحاورات من دون تأمّل، كما هو الحال في المحاورات و الأسئلة و الأجوبة بين الكلّ، من دون شائبة إشكال من أحدهم و لا تزلزل.

و الحاصل، أنّه ما لم يستقر الشكّ لا يقولون: شككنا، أو لا ندري، و أمثال ذلك على سبيل الإطلاق، فلاحظ.

مع أنّ بعض الأخبار ينادي بالتروّي و الاستقرار، مثل قول الصادق عليه السّلام:«إذا لم تدر ثلاثا صلّيت أم أربعا و وقع رأيك على الثلاث فابن على الثلاث، و إن وقع رأيك على الأربع فسلّم [و انصرف]، و إن اعتدل وهمك فانصرف و صلّ ركعتين و أنت جالس»

و قوله عليه السّلام: «و إن كنت لا تدري ثلاثا صلّيت أم أربعا و لم يذهب وهمك إلى شيء» فكذا، و إن ذهب وهمك إلى شيء فكذا.

و قوله عليه السّلام: «من سها فلم يدر» كذا و كذا، و إن كان أكثر وهمه إلى ذلك و اعتدل شكّه فكذا، و إن كان وهمه إلى غير ذلك من أمثاله هذا .

و كذا ما ورد من أنّه «ما أعاد الصلاة فقيه قطّ يحتاط لها و يدبّرها حتّى لا يعيدها»

و كذا الأخبار المذكورة في كثير الشكّ و ما ورد في حفظ الصلاة بالخاتم و نحوه و غير ذلك (مصابيح الظلام؛ ج٩، ص: ٣٢١-٣٢٣)

صاحب جواهر اما كلام شهيد را نقد مى كند:

ثم على تقدير ذلك فهل يجب عليه التروي أو يجوز له القطع قبله؟ وجهان لا يخلو أولهما من قوة، بل صرح به ثاني الشهيدين في المسالك، بل لعله ظاهر روضته، إلا أن الأقوى أحوط من قوة، بل صرح به ثاني الشهيدين في المسالك، بل لعله ظاهر روضته، إلا أن الأقوى خلافه، للأصل و إطلاق الأدلة سيما في غير المقام من أفراد الشك في الركعات و الأفعال الذي لم يذكر أحد فيه وجوب التروي، و دعوى عدم صدق أنه شاك قبل التروي واضحة الفساد، و إلا لاقتضى جواز الأفعال حال التروي لعدم حصول الشك، كما أنه لا دلالة في نصوص ذهاب الوهم على ذلك، ضرورة إمكان إرادة اتفاق ذهاب الوهم، أو أنه لو روى أو نحو ذلك مما لا دلالة فيه على الوجوب، فمن الغريب ما في المسالك من الاستدلال بنحو ذلك، و لذا أنكر عليه سبطه في المدارك، و منه يعلم ما في كلام الفاضل البهبهاني في شرح المفاتيح، فالتحقيق حينئذ جواز البناء مع التذكر قبل صدور المنافي منه كالسكوت الطويل و فوات الموالاة في أفعال الصلاة و نحو ذلك، و له استئناف الصلاة مع صدق الشك، لإطلاق الأمر بالإعادة عند حصوله المقيد بما إذا لم يتفقد الذكر له قبل صدور المنافي الذي له أن يفعله حال الشك، بل له استئناف الصلاة و الاكتفاء بالشك مبطلا من غير حاجة إلى فعل مبطل آخر غيره، هذا.

و على تقدير وجوب التروي فهل يقدر بخروجه عن الصلاة مثلا و نحو ذلك أم لا؟ لا يبعد الثاني، فيتروى مقدارا يكتفي به الناس في مثل ذلك، فتأمل(جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام؛ ج12، ص: ٣٠۶)

[4] (مسألة 4): لا يجوز العمل بحكم الشكّ من البطلان أو البناء بمجرّد حدوثه، بل لا بدّ(١) من التروّي(٢) و التأمّل حتّى يحصل له ترجيح أحد الطرفين، أو يستقرّ الشكّ(٣)العروة الوثقى (المحشى)؛ ج٣، ص: ٢۴٩)

١- ١. مقتضى الصناعة عدم الوجوب؛ لإطلاق الدليل، ولكنّ الاحتياط لا يُترك. (تقى القمّى).

٢- ٢. على الأحوط، وعدم وجوبه لا يخلو من قوّة. (الجواهرى). * على الأحوط. (الحكيم، محمد الشيرازى، حسن القمّى). * على الأحوط، ولا يبعد عدم وجوبه. (الخوئى).(العروة الوثقى و التعليقات عليها، ج ٨، ص ۴٧٣)

٣ أمّا الثاني أعني التروّي في الشكوك غير الصحيحة كالشكّ في الأوليتين، أو في صلاة المغرب و أمّا الثاني أعني التروّي في الشكوك غير الصحيحة كالشكّ في الأوليتين، أو في صلاة المغرب فقد ذكر في المتن وجوبه أيضاً، بل ذكر أنّ الأحوط استدامة التروّي إلى أن تنمحي صورة الصلاة أو يحصل اليأس من العلم أو الظنّ، و إن كان الأقوى جواز الإبطال بعد استقرار الشكّ.

و تفصيل الكلام في المقام يستدعي التكلّم في جهات:

الاولى: هل الشكّ في الأُوليين موجب للبطلان بمجرّد حدوثه و إن ارتفع بقاءً، فمسمّى الشكّ ناقض للصلاة كالحدث و الاستدبار، أو أنّ المعنون هو الاستمرار و المضيّ على الشكّ للزوم حفظ الأُوليين، فلا يقدح عروضه بعد ما تبدّل و انقلب إلى اليقين أو إلى الظنّ على القول بحجّيته في باب الركعات؟ وجهان بل قولان.

ربما يتراءى من بعض النصوص الأوّل، كصحيحة زرارة: «رجل ال يدري واحدة صلّى أم ثنتين، قال: يعيد» فانّظاهرها أنّ مجرّد الشكّ مبطل. و قد مرّ مرّة أنّ الأمر بالإعادة إرشاد إلى الفساد. و نحوها غيرها.

و لكن بإزائها روايات أُخر عتبرة دلّت على أنّ البطلان إنّما هو من أجل عدم جواز المضيّ على الشكّ؛ و أنّ الغاية من الإعادة المأمور بها و عدم حصول الامتثال ما لم يكن حافظاً للأُوليين و ضابطاً لهما، و إنّما هي إحراز الأُوليين و تحصيل الحفظ و اليقين، فلا مقتضي لها و لا زال الشكّ و تبدّل إلى اليقين، فتكون هذه النصوص شارحة للمراد من الطائفة الأُولى، و هي كثيرة:

منها: صحيحة زرارة: «كان الذي فرض اللّه على العباد إلى أن قال: فمن شكّ في الأوليتين أعاد حتّى يحفظ و يكون على يقين ...» إلخ

و صحيحة ابن مسلم: «عن الرجل يصلّي و ال يدري أ واحدة صلّى أم ثنتين قال: يستقبل حتّى يستيقن أنّه قد أتمّ...» إلخ

و صحيحة ابن أبي يعفور: «إذا شككت فلم تدر أ في ثالث أنت أم في اثنتين أم في واحدة أم في أربع، فأعد و ال تمض على الشكّ» و نحوها غيرها، و هي صريحة فيما ذكرناه. إذن فاحتمال البطلان بمجرّد الشكّ ضعيف جدّاً.

الجهة الثانية: بعد ما لم يكن الشكّ بمجرّده مبطلاً كما عرفت فهل يجب التروّي؟ بل هل يجب الانتظار إلى فوات الموالاة، أو يجوز رفع اليد بمجرّد الشكّ و التبديل بفرد آخر؟.

الظاهر هو الجواز و عدم وجوب التروّي، للإطلاق في أدلّة الإعادة. و دعوى الانصراف إلى الشكّ المستقرّ المتوطن بالتروّي بل بيّنة و برهان، فانّ حال الشكّ و ما يرادفه من التعبير بـ «الشكّ في كذا» المأخوذ في نصوص المقام بعينه حاله في أدلّة الأُصول العمليّة الجارية به في المقامين إلّا مسامّحة، الصادق على مجرّد التردّد و عدم اليقين، لما عرفت من أنّ الشكّ لغة خلاف اليقين، و أنّ الملتفت الذي لا يخلو عن اليقين بالشيء أو عن خلافه و الثالث، فاذا لم يكن متيقّناً فهو شاكّ الحالة، فيندرج في موضوع أدلّة الشكّ و تشمله أحكامها من غير حاجة إلى التروّي بمقتضى الإطلاق. فالقول بوجوب التروّي ضعيف.

و أضعف منه دعوى وجوب تمديده و الانتظار إلى أن تفوت الموالاة، فإنّه بعيد غايته، لا تحتاج إلى مئونة زائدة، و ليس في الأخبار من ذلك عين و لا أثر، بل المذكور فيها إعادة الصلاة بعد الشكّ. فالتقييد بالصبر مقدار ربع ساعة مثلاً كي تنمحي الصورة و تفوت الموالاة يحتاج إلى الدليل، و ليس في الأدلّة إيعاز إلى ذلك فضلاً عن الدلالة. فهو مدفوع بالإطلاق جزماً. (هذا موسوعة الإمام الخوئي؛ ج18، ص: 212-214)

[5]هرگاه رد حال وطواف شك كند كه رود چندم است يا رد نمازطواف شك كند كه رود چندم است؛ بايد تورّى كند (مقدارى فكر كند) اگر به يك طرف اطمينان پيدا كرد طبق آن عمل كند و الّا عمل را زياد بگذارد تا يقين به انجام (توضيح المناسك(لنگرودى)؛ ص: ۱۹۴)

مسأله ۲۶۱- كسى كه رد حال طواف را زياد مى‌كند بايد در اثناء طواف شك كند كه چند دور رفته است، بايد تورّى كند (فكر كند) اگر به يك طرف اطمينان پيدا كرد طبق آن عمل كند و الّا طواف را از ابتدا (احكام عمره مفرده (فاضل)؛ ص: ۱۲۴)

آية اللّه مكارم: هم شك حال طواف را زياد مى‌كند بايد در شك فكر كند و اگر به يك طرف اطمينان پيدا نكرد طبق آن عمل كند، و الّا طواف را از ابتدا اعاده نمايد. (مناسك حج (محشى)؛ ص: ۳۲۵)

مسأله 348. شک در عدد شوطها در حالی که از نماز بیرون آمده است موجب بطلان نماز است و باید نماز را اعاده کند، مگر این که شک او بعد از تجاوز از محل باشد.(مناسک حج و احکام عمره (سبحانی)؛ ص: ۱۱۳)

24- س- اگر در حال طواف یا سعی یا در نماز شک کند که شوط چندم است و با همین حال طواف و سعی و نماز را ادامه دهد، بعد به یک طرف شک، یقین کند و اعمال را تمام نماید، آیا عملش به نحوی که ذکر شد، صحیح است؟

ج- اگر طواف یا سعی را در حال شک ادامه داد و بعد یقین به صحت پیدا کرد، اشکال ندارد و طواف و سعی صحیح است؛ ولی در نماز بدون تروی محل اشکال است، و احوط اعاده آن است.(مناسک حج (امامی خمینی)؛ ص: ۱۵۵)

السید الخوئی قدس سره: در فرض مسأله وظیفه‌اش از سر گرفتن سعی است و سعی در حال شک و ادامه آن صحیح و مجزی نیست.

السید الگلپایگانی قدس سره: در صورتی که در سعی شک او مبدّل به یقین بشود و احراز عدد اشواط نماید و سعی را به رجاء کشف حال ادامه داده است، سعی او صحیح است و اما راجع به طواف اگر از دلیل طواف لزوم حفظ هر شوط استفاده شود، حکم به صحت مشکل است و الاّ صحّت بعید نیست.

السید السیستانی: س: إذا أکمل سعیه متردداً فی صحّته أو شاکاً فی عدد الأشواط ثمّ تیقّن بصحّته و عدم نقصان فیه و ال زیادة فهل یصحّ عمله؟

ج: الظاهر صحّته. و فی آخر مناسکه ص 377: إذا أتی بمقدار من شوط فی الطواف أو السعی و هو فی حال الشک فی العدد فالم مانع من االستمرار مع وجود الشک فیما ولو ارتفع الشک بعد ذلک.

السید الشبیری: صحیح است طواف و سعی. یقین به عدد اشواط در اثناء بعد از تردید و شک و یا یقین به عدد بعد از طواف محکوم به صحت است.

*** الشیخ البهجت: با فرض تبدّل به یقین محکوم به صحت است.

الشیخ التبریزی قدس سره: الأحوط إعادته بعد صلاة الطواف. و در مورد سعی هم فرموده: در صورت شک در اشواط یستأنف علی الأحوط و لو تیقّن بعد بعدم النقصان و الزیادة.

الشیخ الفاضل: نباید در حال شک به طواف ادامه دهد، بلکه باید تروّی کند اگر اطمینان به یک طرف حاصل شد و الاّ باید طواف را از سر بگیرد. (آراء المراجع فی الحج (بالعربیة)، ج۲، ص: ۹۵-۹۶)

اگر در حال طواف کردن میان شوطهای طواف او شک وجود آمد و در همان حال شک طواف خود را ادامه داد و سپس شک او برطرف شد و طواف خود را با همین حال شک ادامه داد و در آن که طواف خود را تمام کرد، آنها حالتهای شوط احتمالی را انجام داد و از نماز بیرون آمد و سپس پرسوجو کرد، آیا به همین طواف خود اکتفا کند یا نه؟

[جواب]

باسمه تعالی: در هر دو صورت ذکر شده، احتیاط آن است که آنها را اعاده نماید، و اللّه العالم.(استفتاءات جدید حج (تبریزی)؛ ص: ۲۵۳)

هرگاه رد عدد شوطهای سعی شک دارد و با حال تردید به سعی خود ادامه داد پس از تأمل و داخل شدن رد حال شوط بعدی یقین به عدد شوطها پیدا کرد و با یقین سعی را تمام کرد چون کفایت سعی رد شک روشن نیست بلکه وظیفه او از سر گرفتن سعی بوده صحت سعی محل اشکال است؛ و احتیاط اعاده سعی است مگر این که سعی را با حال تردید به رجاء کشف حال ادامه داده باشد رد این صورت بعید نیست سعیش صحیح باشد؛ مع ذلک احتیاط برر اعاده سعی است.(توضیح المناسک(لنگرودی)؛ ص: ۲۱۴)

[6] کما اینکه مرحوم وحید بهبهانی برای اثبات لزوم تحری در شکوک مبطل نمازبه روایت «ما اعاد الصلاة فقیه قط» تمسک کردند:

مع أنّ بعض الأخبار ينادي بالتروّي و الاستقرار، مثل قول الصادق عليه السّلام:«إذا لم تدر ثلاثا صلّيت أو أربعا و وقع رأيك على الثلاث فابن على الثلاث، و إن وقع رأيك على الأربع فسلّم [و انصرف]، و إن اعتدل وهمك فانصرف و صلّ ركعتين و أنت جالس»

و قوله عليه السّلام: «و إن كنت لا تدري ثلاثا صلّيت أم أربعا و لم يذهب وهمك إلى شيء» فكذا، و إن ذهب وهمك إلى شيء فكذا.

و قوله عليه السّلام: «من سها فلم يدر» كذا أو كذا، و اعتدل شكّه فكذا، و إن كان أكثر وهمه إلى كذا فكذا، إلى غير ذلك من أمثال هذه .

و كذا ما ورد من أنّه «ما أعاد الصلاة فقيه قطّ يحتاج لها و يدبّرها حتّى لا يعيدها» و الأخبار ما ورد في حفظ الصلاة بالخاتم و نحوه و غير ذلك فتأمّل جدّا!(المذكورة في كثير الشكّ و ما مصابيح الظلام؛ ج۹، ص:۳۲۳)

۲.قاعده نفی حرج

مثال دیگر،قاعده «نفی حرج»

> **عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن علي بن الحسن بن رباط عن عبد الأعلى مولى آل سام قال: قلت لأبي عبد الله ع عثرت فانقطع ظفري فجعلت على إصبعي مرارة- فكيف أصنع بالوضوء قال يعرف هذا و أشباهه من كتاب الله عز و جل قال الله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج امسح عليه.[1]**

«**یعرف هذا و اشباهه**». حضرت، روش کار را توضیح می‌دهند که «**ما جعل علیکم فی الدین من حرج**».

معنای حرج

حرج در کلام بنی هذیل

جالب است که «حرج» ظاهراً لغت بنی هذیل است. قریش خیلی حرج را استفاده نمی‌کردند. ابن عباس می‌گوید یکی از بنی هذیل را پیدا کنید.از او پرسید که «ما تقولون فی الحرج؟» شما راجع به حرج چه می‌گویید گفت: یک چیز در بسته. چیزی که منفذی ندارد و محبوس است. گفت این را ما حرج می‌گوییم. در دیگر را که محکم می‌بندند چگونه است؟ این دیگر حرج است، یعنی درش را محکم بستیم،«لیس فیه مخرج[2]» راه خروجی ندارد. این را اهل سنت دارند.

حرج در کلام امام صادق علیه السلام

در کتب ما هم حضرت با یک علامت خیلی زیبا و یک اشاره خیلی ساده، حرج را بیان کردند. راوی می‌گوید امام علیه السلام این دست مبارکشان را بستند . محکم قبضه‌اش کردند و فرمودند «**ما جعل علیکم فی الدین من حرج**». اینطور بسته. حرج یعنی بسته‌ای که «لیس فیه مخرج».

> **أ تدري ما الحرج قلت لا فقال بيده و ضم أصابعه كالشيء المصمت الذي لا يخرج منه شيء و لا يدخل فيه شيء[3]**

«حرجاً» یعنی بسته‌ای که کاملاً تحت فشار است؛ شریعت اینطور نیست. شارع برایش مخرج قرار داده است. این طور بسته نیست که همین باشد و لیس الا هذا.

جایگاه قاعده «نفی حرج»

این قاعده مربوط است به مقام مدیریّت امتثال، نه در اصل تقنین. یعنی شارع حکم خودش را جعل کرده، حالا که شما میخواهید امتثال کنید در امتثال این قاعده را بدانید.وضو را که فرموده، «فامسحوا برؤسکم و ارجلکم» وقتی میخواهید انجام بدهید، این دین مصمت نیست؛ اینطور نیست که بمیری تا هر طور شده این عمل انجام بشود. به عسر که رسید، تخفیف میدهد؛ بدل برایش قرار میدهد؛ اغماض میکند و امثال اینها.

---

[1] الكافي (ط - الإسلامية) ؛ ج3 ؛ ص33 و وسائل الشيعة / ج1 / ۴۶۴

[2] و أخرج سعيد بن منصور و عبد بن حميد و ابن المنذر من طريق سعيد بن جبير ان ابن عباس سئل عن الحرج فقال ادعوا لي رجل من هذيل فجاء فقال ام الحرج فيكم فقال الحرجة من الشجر التي ليس لها مخرج فقال ابن عباس هذا الحرج الذي ليس له مخرج(الدر المنثور فی التفسير بالمأثور ?ج۴،ص:۳۷۱)

الحرج هو الضّيق، و منه الحرجة، و هي الشجرات الملتفّة ال تسلك، لالتفاف شجراتها، و كذلك وقع التفسير فيه من الصحابة رضى اللّه عنهم.روى أنّ عبيد بن عمير جاء في ناس من قومه إلى ابن عباس، فسأله عن الحرج، فقال: أ لستم العرب؟ فسألوه ثالثا. كلّ ذلك يقول: أ لستم العرب! ثم قال: ادع لي رجلا من هذيل، فقال له: ما الحرج فيكم؟ قال: الحرجة من الشجر: ما ليس له مخرج و قال ابن عباس: ذلك الحرج، و ال مخرج له .(احكام القرآن ?ج۳،ص:۱۳۰۴-۱۳۰۵)

حدثني يونس بن عبد الأعلى قال: أخبرنا ابن وهب، قال: ثني سفيان بن عيينة، عن عبيد الله بن أبي يزيد، قال: سمعت ابن عباس يسأل عن: ما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ قال: ما هاهنا من هذيل أحد؟ فقال رجل: نعم، قال: ما تعدون الحرجة فيكم؟ قال: الشيء الضيق. قال ابن عباس: فهو كذلك. حدثنا الحسن بن يحيى، قال: أخبرنا عبد الرزاق، عن ابن عيينة، عن عبيد الله بن أبي يزيد، قال: سمعت ابن عباس، و ذكر نحوه، إلا أنه قال:فقال ابن عباس: أ هاهنا أحد من هذيل؟ فقال رجل: أنا، فقال أيضا: ما تعدون الحرج؟ و سائر الحديث مثله. (جامع البيان فی تفسير القرآن، ج۱۷، ص: ۱۴۳)

[3] حدثنا عبد الله بن جعفر عن محمد بن عيسى عن النضر بن سويد عن علي بن صامت عن أديم بن الحسن [الحر] قال أديم سأله موسى بن أشيم يعني أبا عبد الله ع عن آية من كتاب الله فخبره بها فلم يبرح حتى دخل رجل فسأله عن تلك الآية بعينها فأخبره بخلاف ما أخبره قال ابن أشيم فدخلني من ذلك ما شاء الله حتى كنت كاد قلبي يشرح بالسكاكين و قلت تركت أبا قتادة بالشام ال يخطي في الحرف الواحد الواو و شبهها و جئت إلى من يخطي هذا الخطاء كله فبينا أنا كذلك إذ دخل عليه رجل آخر فسأله عن تلك الآية بعينها فأخبره بخلاف ما أخبرني و الذي سأله بعدي فتجلى عني و علمت أن ذلك تعمد منه فحدثت بشيء في نفسي فالتفت إلي أبو عبد الله ع فقال اي ابن أشيم ال تفعل كذا و كذا فحدثني عن الأمر الذي حدثت به نفسي ثم قال اي ابن أشيم إن الله فوض إلى سليمان بن داود ع فقال هذا عطاؤنا فامنن أو أمسك بغير حساب و فوض إلى نبيه فقال ما آتاكم الرسول فخذوه و ما نهاكم عنه فانتهوا فما فوض إلى نبيه فقد فوض إلينا اي ابن أشيم من يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإيمان و من يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا أ تدري ما الحرج قلت ال فقال بيده و ضم أصابعه كالشيء المصمت الذي ال يخرج منه شيء و ال يدخل فيه شيء.(بصائر الدرجات فی فضائل آل محمد صلى الله عليهم ؛ ج1 ؛ ص۳۸۶)

۹۵- عن أبي بصير عن خيثمة قال: سمعت أبا جعفر ع يقول إن القلب ينقلب من لدن موضعه إلى حنجرته ما لم يصب الحق، فإذا أصاب الحق قر ثم ضم أصابعه ثم قرأ هذه الآية «فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام و من يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا»

قال: و قال أبو عبد الله لموسى بن أشيم: أ تدري ما الحرج قال: قلت ال، فقال بيده و ضم أصابعه كالشيء المصمت- ال يدخل فيه شيء و ال يخرج منه شيء(تفسير العياشي ؛ ج1 ؛ ص٣٧٧)

۳.قواعد اصولی

ببینید قواعد اصولی چه طور است؟ قواعد اصولی محتوا از نیست. اصالً ریخت اصول عملیه و اموری که در اصول میگویند محتوا از نیست. مرحوم آیتالله بهجت میگفتند که «الاصول رسالة المجتهدین». چهطور فقها رساله مینویسند برای مقلدین؟ اصولیون هم رساله مینویسند برای مجتهدین. یعنی محتوای فقهی از آن در نمیآید. روش استنباط از آن در میآید. و اذل اصول فقه چیست؟ فقه الاستنباط. فقه الاستنباط، یعنی روش استنباط را برای فقیه تصحیح میکند. نه اینکه محتوا به دست فقیه بدهد.

۴. قاعده استصحاب

استصحاب؛ قاعده اصولی

در ابتدای مبحث استصحاب رسائل ،مرحوم شیخ یک اصطکاک و درگیری دارند با سید بحر العلوم(تعبیری میکنند به «بعض السادة الفحول»)در مورد اینکه آیا استصحاب قاعده اصولی هست یا نیست[1]. سید تصحیح کرده بودند که استصحاب قاعده اصولی باشد. مرحوم شیخ اشکال داشتند، میگفتند نمیشود.این بحث از مباحث خوب رسائل است.

فرمایش سید بحر العلوم،این است که استصحاب، محتوا درست نمیکند. استصحاب میگوید: « **لا تنقض الیقین بالشک**». یک جا لازم استصحاب، بقای وجود است، یک جا بقای کریّت است، یک جا بقای حرمت است. اصلاً استصحاب،محتوا درست نمیکند. استصحاب یک اصل عملی است که دارد روش یاد میدهد. میگوید متیقّن را به هم نزن.

شیخ در مقابل،میخواستند بگویند: هل الاستصحاب الا الحکم الجزئی؟ شیخ با یک زحمتی میخواستند استصحاب را محتوایی‌اش کنند.

من به گمانم حق با سید بحر العلوم است یعنی اشکال شیخ به سید وارد نیست.عرض من در یک کلمه این است که شما یک وقتی به «**لا تنقض**» عمل میکنید گوش به حرف ِ«نحو» میدهید. وقتی گوش به حرف «نحو» میدهید، آن وقت یک کار شرعی ِدیگر انجام میدهید که آن میشود محتوا. یعنی وقتی میگویید که پس کریت باقی است، عدم نقض یقین یک امتثال حکم شرع است، اینکه پس کریت باقی است حکم دیگری است. شبیه «صَدِّق العادل»

جمع بین حکم واقعی و ظاهری

شبهه جمع حکم ظاهری و واقعی، شبهه سنگینی بود. من از قدیم این طور در ذهنم است. اینها دو حکم است.دو گوش به حرف شارع دادن در طول هم، چون در طول هم است، ظریف است و ما متوجه نمیشویم. یک بار «صدّق العادل» را گوش میدهیم. وقتی گوش دادیم امتثال ِ«صَدِّق» به این است که بگوییم نماز جمعه واجب است، به خاطر روایت زراره. پس خود ِگفتن ِاینکه نماز جمعه واجب است، امتثال امر واقعی است.

در این بحث هم خود ِ«لا تنقض» بما انه لا تنقض یک امتثال دارد. مصداق ِامتثالش این است که بگویید پس کر باقی است. اینجا اگر مخلوط کنیم، میگوییم: هل الحکم ببقاء الکر الا الحکم بالکریة، مرحوم شیخ جواب سید را این طور میدهند. ایشان طولیّت را، جا ندادند.

---

[1] هذا، و قد جعل بعض السادة الفحول الاستصحاب دليلا على الحكم في مورده، و جعل قولهم عليهم السّلام«لا تنقض اليقين بالشكّ» دليلا على الدليل- نظير آية النبأ بالنسبة إلى خبر الواحد- حيث قال إنّ استصحاب الحكم المخالف للأصل في شيء، دليل شرعيّ رافع لحكم الأصل، و مخصّص لعمومات الحلّ- إلى أن قال في آخر كلام له سيأتي نقلهو ليس عموم قولهم عليهم السّلام «لا تنقض اليقين بالشكّ» بالقياس إلى أفراد الاستصحاب و جزئياّته، إلاّ كعموم آية النبأ بالقياس إلى آحاد الأخبار المعتبرة انتهى.

أقول معنى الاستصحاب الجزئيّ في الموردالخاصّ- كاستصحاب نجاسة الماء المتغيّر- ليس إلّا الحكم بثبوت النجاسة في ذلك الماء النجس سابقا، و هل هذا إلّا نفس الحكم الشرعي؟و هل الدليل عليه إلّا قولهم عليهم السّلام ال تنقض اليقين بالشكّ» و باالجملة الفرق بين الاستصحاب و سائر القواعد المستفادة من العمومات(فرائد الأصول ؛ ج ٣ ؛ ص١٩)